135 ألف دولار سعر حقيبة نسائية.. ماذا بداخلها؟

العربية.نت: ربما تسمع عن الحقائب النسائية وأسعارها الخيالية، التي تصل إلى آلاف الدولارات، إلا أن حقيبة بيركين 35 فاقت كل هذه الأرقام، فقد حصل ذا لاكشري كلوزيت على حقيبة هيرمس بيركين 35 الحمراء المصنوعة من جلد التمساح بوروسوس والمزينة بحلي من الذهب الأبيض عيار 18 والمرصع بالألماس. وتعتبر هذه الحقيبة من أفخم وأغلى الحقائب من مجموعة بيركين المميزة من هيرمس. وتباع هذه الحقيبة عادة إلى عملاء هيرمس ثم تباع بعد ذلك بالمزادات فقط.

عقارات لندن تسجل أسوء موجة تباطؤ منذ أزمة 2008

تبعات «Brexit» تخيّم على استثمارات الكويت في بريطانيا

أحمد موسى

تسيطر حالة من القلق على مستثمري العقار في لندن بالمملكة المتحدة، خاصة الخليجيين، بعد مؤشرات أظهرت مؤخرا ان قطاع الإسكان يواجه أسوأ موجة تباطؤ منذ الأزمة المالية العالمية في 2008، وذلك على خلفية خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي وإجراء انتخابات مبكرة في يونيو المقبل.

وبحسب المعهد الملكي للمساحين القانونيين، أظهر أحدث تقرير توقعات بتباطؤ أكبر لسوق العقار في لندن خلال الأشهر المقبلة، مشيرا إلى أن مؤشره الشهري لأسعار المنازل هوي إلى -49 في مارس وهو ادنى مستوياته منذ فبراير 2009.

ويشير التقرير إلى عزوف من مشتري العقار بسبب ارتفاع الأسعار وضبابية الأفق حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أثر بشكل كبير على الطلب.

وأوضح التقرير أن انخفاض الأسعار لا يزال محدودا بسبب استمرار نقص المعروض، وهو ما تظهره قوائم وكلاء العقارات التي وصلت إلى مستوى قياسي منخفض.

ويرى سيمون روبنسون، كبير الاقتصاديين في شركة ريكس: «أسعار بيع العقارات الراقية في وسط لندن لا تزال تحت الضغط، في حين لا تزال السوق السكنية بشكل عام مدعومة بنقص المخزون، وفي الوقت الحاضر من الصعب أن نرى أي قوة دفع رئيسية للتغيير في السوق، وهو ما ينعكس في مستويات المعاملات».

توقعات بتباطؤ أكبر لسوق لندن العقاري في الأشهر المقبلة

25 مليار دولار استثمارات كويتية في بريطانيا.. أغلبها بالعقارات والبنية التحتية

4,2٪ من إجمالي استثمارات صندوق الثروة السيادي للكويت في بريطانيا

المشترون الكويتيون

يرجح مراقبون تأثرا كبيرا على المستثمرين الكويتيين بالتطورات الاقتصادية التي سيفرزها الـ «Brexit»، حيث يعد الكويتيون من أكبر مشتري العقارات البريطانية، اذ يصل متوسط صفقات الأفراد الكويتيين من العقار البريطاني لنحو 40 مليون جنيه إسترليني سنويا، فيما يبلغ حجم الصفقات العقارية للأفراد الخليجيين نحو 150 مليون جنيه إسترليني كل عام، وتتركز عمليات الشراء للكويتيين في مناطق مايفير وكينزينغتون وتشيلسي.

وبحسب شركة شيسترتون العقارية يمثل عملاؤها الكويتيون نحو 21٪ من اجمالي استثمارات الخليجيين في العقار البريطاني، فيما تشير التقديرات الى ان مشتريات الخليجيين من افراد ومؤسسات نحو ملياري جنيه استرليني سنويا.

استثمارات كوينية

يرى مراقبون أن اولى خطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تؤثر على الاستثمارات الكويتية في المملكة المتحدة، حيث تتركز 4,2٪ من اجمالي استثمارات صندوق الثروة السيادي للكويت في بريطانيا، ويقدر معهد صناديق الثروة السيادية العالمية حجم الاستثمارات الكويتية في بريطانيا بنحو 25 مليار دولار فيما تقدر حجم أصول الصندوق السيادي للبلاد بنحو 592 مليار دولار.

وتتركز غالبية الاستثمارات الكويتية في بريطانيا بقطاعات البنية التحتية والعقار، وبجانب الاستثمار المؤسسي الحكومي من جانب الكويت هناك ارتفاع في وتيرة شراء الكويتيين الأفراد للعقار البريطاني خلال الفترة الماضية.

وخلال السنوات الثلاث الماضية سرعت الكويت من وتيرة ضخ استثماراتها بالسوق البريطاني، حيث ذكرت تقارير بريطانية ان الهيئة العامة للاستثمار الكويتية أعلنت ضخها استثمارات بنحو 5 مليارات دولار خلال الفترة من 2014 وحتى 2017.

ولدى الكويت مكتب استثمار في العاصمة البريطانية (لندن) يدير استثمارات تقدر بنحو 180 مليار دولار في جميع أنحاء أوروبا، تتمثل في عقارات ومحافظ استثمارية في الأسهم والسندات.

تقهقر الجنيه

منذ الإعلان عن نتائج استفتاء بريطانيا بالخروج من الاتحاد الأوروبي هوي الجنيه الإسترليني بنحو بلغ 12٪، الا انه قلص جانبا كبيرا من خسائر تكبدها مع نهاية 2016 حينما بلغ ادنى مستوياته منذ 31 عاما.

ويري محللون ان تراجع الجنيه سيكون له تأثير إيجابي من ناحية السياحة المتدفقة على بريطانيا، حيث سيخفض من فاتورة السفر للسائحين كما يوفر شراء السلع بسعر أقل مما كان يدفعه السائح قبل الإعلان عن الاستفتاء.

وخلال الربع الأول من 2017 سجل الاقتصاد البريطاني تباطؤا حادا في ظل تضرر متاجر التجزئة والشركات الأخرى المعتمدة على الإنفاق الاستهلاكي جراء ارتفاع التضخم الذي تفاقم بعد التصويت لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي العام الماضي.

ويقول مكتب الإحصاءات الوطنية إن الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا تباطأ لأدنى مستوياته في عام عند 0,3٪ من 0,7٪ في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2016. ويتوقع بنك إنجلترا المركزي وصندوق النقد الدولي نموا بنسبة 2٪ هذا العام، ثم تباطؤا متواضعا في 2018 في حين يتوقع معظم الاقتصاديين المستقلين نموا أضعف هذا العام.

ويقول محللون ان نتائج الانتخابات الفرنسية الاخيرة التي فاز بها «إيمانويل ماكرون» ستدعم اليورو وستمنح منطقة اليورو فرصة لالتقاط الانفاس، بالإضافة إلى انها ستكون ملاذا جيدا للاستثمارات الخليجية والكويتية على وجه الخصوص في حال استمر اضطراب الاقتصاد البريطاني مع بدء اجراءات الخروج من منطقة اليورو بعد مخاوف من نجاح «مارين لوبان» التي اكدت عزمها الخروج من منطقة اليورو على غرار انجلترا وهو ما كان سيعصف باقتصاد منطقة اليورو.

نتيجة سحب الحكومة ودائعها من البنوك لتعزيز أوضاعها المالية

«فيتش»: بنوك المنطقة تواجه ضغوطاً ربحية وشح سيولتها

محمود عيسى

استبعدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني حدوث زيادة كبيرة في عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك في دول الخليج بسبب العوائق الهيكلية، على الرغم من ظروف السوق التي تعطي دلائل مواتية وعديدة حول الصفقات المحتملة.

وأشارت الوكالة الى أن مثل هذه العمليات ستكون محدودة إلى حد كبير ومقتصرة على تلك العمليات التي تخلق لاعبين كبارا يتولون الريادة في السوق، أو تلك التي تتيح للمساهمين التحقق على الفور من قيمة أصولهم مباشرة عند بدء الاندماج.

وأضافت الوكالة في تقرير حديث ان البنوك في جميع أنحاء المنطقة تواجه ضغوطا على الربحية وشحا في السيولة، خاصة في البلدان التي سحبت فيها الحكومة ودائعها من البنوك لتعزيز الأوضاع المالية الحكومية التي تضعضعت جراء انخفاض أسعار النفط.

ومن المرتقب أن تستفيد دولة الإمارات، بفضل البنوك البالغ عددها حوالي 50 مصرفا، وكذلك البحرين إلى حد ما، من عمليات الاندماج، وذلك في ضوء افتقار الكثير من هذه البنوك الى النطاق الكافي للاندماج.

هيكل الملكية حجر عثرة أمام الاستحواذ والاندماج بين البنوك الخليجية

قلة المصارف ببعض دول الخليج يحد من المنافسة

ولكن قد تكون هذه الظروف محفزا لعمليات الاندماج والاستحواذ، حيث ان بعض البنوك تناقش صفقات محتملة، وتقول الوكالة: «نعتقد أن شهية المساهمين ستكون محدودة نظرا للربح القوي المستدام الذي تحققه البنوك لمساهميها، ناهيك عن هيمنة كبار مساهمي القطاع الخاص المحليين في بعض الخليج».

من جانب آخر، قالت «فيتش» ان بعض دول الخليج لديها عدد قليل من المصارف المحلية، ما يحد من المنافسة، وهذا يعني أن الربحية، على الرغم من هبوطها، ظلت قوية على الرغم من الضغوط الاقتصادية الكلية، وبالتالي فإن الربحية التي تحققها تقلل احتمالات تحولها الى محرك لعمليات الاندماج والاستحواذ. ومن الأمثلة على ذلك الكويت وقطر التي لدى كل منهما 11 مصرفا محليا فقط، وفي السعودية 12 فقط.

ورأت الوكالة ان ثمة حجر عثرة آخر يقف عائقا أمام الموافقة على عمليات الدمج والاستحواذ، ويتمثل في البنية الهيكلية لملكيات البنوك الخليجية، حيث يتحكم أصحاب الأسهم الخاصة المحليون في كثير من الأحيان بحصص كبيرة، بينما تقتصر ملكية البنوك الأجنبية على حصص الأقلية.

وكثيرا ما يتم الإعلان عن توفير في تكاليف عمليات الاندماج لإغراء المساهمين بالموافقة على دعم هذه الصفقات ولكنها نادرا ما تكون كافية لإقناعهم، وذلك لأن خفض التكاليف في الدول الخليجية أمر صعب، ناهيك عن الأهداف قصيرة الأجل لدى المساهمين وهي الحصول على الأرباح النقدية.

ومضت الوكالة في تقريرها الى القول ان عمليات الاستحواذ والاندماج ستكون أكثر احتمالا اذا كانت هذه ستسفر عن إيجاد لاعبين كبار يتولون قيادة السوق المحلية. وعندما يصبح البنك اكبر حجما فإن ذلك يتيح بناء روابط أقوى مع الحكومة من خلال تدفق الأعمال، كما أن المساهمين كثيرا ما تجذبهم قوة الكيان الجديد على مواجهة مخاطر الائتمان أو السيولة. فقد تم دمج بنك أبوظبي الوطني وبنك الخليج الأول في دولة الإمارات مؤخرا لإنشاء أكبر بنك في دولة الإمارات.

وعند تقييم تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ بين البنوك على التصنيفات، قالت الوكالة انها تأخذ في الاعتبار الأهمية النظامية للكيان الناجم عن الاندماج وأثر ذلك على الدعم الذي يمكن ان يحصل عليه من الدولة اذا دعت الضرورة.

وبالنسبة لتصنيف الجدوى، قالت الوكالة انها تأخذ في الاعتبار نموذج النشاط للكيان الجديد وأنماط العمل، وشهية المخاطرة، والإدارة والاستراتيجية، ومركز رأس المال للكيان الجديد.

كيف تضخمت ثروات ملياردیرات بريطانيا؟

لندن ـ العربية نت: فيما يشبه المفاجأة، جنى أباطرة المال والأعمال في بريطانيا المليارات في أعقاب التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي منتصف العام الماضي، بينما كان المواطنون العاديون يتلوون على جمر أزمة الـ«Brexit» التي أدت إلى هبوط حاد في سعر صرف الجنيه الإسترليني، وارتفاع كبير في أسعار السلع والمواد التموينية.

وكان غالبية البريطانيين قد صوتوا بالموافقة على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو من العام الماضي، وهو ما تسبب بهبوط حاد في سعر صرف الجنيه الإسترليني، وخسائر حادة في العديد من أسهم الشركات المدرجة في البورصة، خاصة البنوك وشركات الطيران التي فقدت نسبا كبيرة من قيمتها السوقية، فيما انتعشت المضاربات على العملة البريطانية والأسهم النشطة، وسط توقعات بأن يتأثر الاقتصاد البريطاني سلبا في حال تنفيذ الخروج من الاتحاد فعلا.

وخلافا لكل التوقعات فقد أظهرت القائمة السنوية لأثرى أثرياء بريطانيا، والتي تصدر عن جريدة «صنداي تايمز»، أن كبار رجال الأعمال والأثرياء استفادوا من أزمة الـ«Brexit»، حيث تبين أن 19 شخصا من ملياردیرات بريطانيا تمكنوا من تضخيم ثرواتهم بواقع مليار جنيه إسترليني ما يعادل 1,29 مليار دولار أو أكثر خلال عام واحد فقط، أي في الشهور التي تلت نتائج الاستفتاء.

وبحسب القائمة فإن أغنى 500 شخص في بريطانيا للعام الحالي يملكون أكثر مما كان يملك أغنى ألف شخص في بريطانيا العام الماضي، وهو ما يعني أن بعض الأثرياء تضخمت ثرواتهم بالمليارات وتمكنوا من تحقيق أرباح فلكية طائلة خلال الشهور التي تلت التصويت على الـ«Brexit».

وعلى الرغم من أن بريطانيا ماضية في الخروج من الاتحاد الأوروبي بكل ما في ذلك من مخاوف اقتصادية، فقد تبين أن مدينة لندن لايزال فيها 86 ملياردیرا، وهي بذلك المدينة الأولى في العالم من حيث عدد من يمتلكون مليارا فأكثر. ويتبين من القائمة أيضا أن أغنى ألف شخص في بريطانيا تمكنوا من زيادة ثرواتهم بنسبة 14٪ عما كانت عليه العام الماضي، وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية المضطربة في البلاد، وهو ما يعني أنهم استفادوا من التصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي، ولم يخسروا بسبب ذلك شيئا.

وبحسب البيانات التي أعلنتها الصحيفة البريطانية واطلعت عليها «العربية.نت» فإن أغنى ألف شخص استطاعوا أن يزيدوا ثرواتهم بواقع 83 مليار جنيه إسترليني خلال عام واحد فقط، وباتوا يملكون اليوم ما مجموعه 658 مليار جنيه ما يعادل 850 مليار دولار. ويعتقد الكثير من المحللين أن كبار المستثمرين ورجال الأعمال في بريطانيا استفادوا من هبوط سعر صرف الجنيه الإسترليني، حيث أصبحت المنتجات البريطانية أكثر قدرة على المنافسة في الخارج بسبب هبوط أسعارها، فيما حقق آخرون أرباحا كبيرة من المضاربات في البورصة على الأسهم التي شهدت تقلبات حادة خلال الفترة الماضية.

200 مليون دينار آخر الإصدارات أمس

2,9 مليار دينار سندات «تورق مقابل» أصدرها «المركزي» منذ بداية 2017

مصطفى صالح

أصدر بنك الكويت المركزي امس 200 مليون دينار سندات «تورق مقابل» لأجل 3 أشهر، بعائد 1,5٪، وهو نفس العائد لآخر إصدار لمدة 3 أشهر، وشهد الإصدار تغطية اقتربت من 5 مرات، ويستحق في أغسطس المقبل.

ويتزامن هذا الإصدار لـ «المركزي» مع استحقاق لسندات تورق مقابل اصدرها البنك في 7 فبراير الماضي لمدة 3 أشهر بقيمة 195 مليون دينار، تستحق في 9 الجاري بعائد 1,25٪، وقد يكون الإصدار الجديد لسداد هذا الاستحقاق. وبهذا الإصدار، يكون «المركزي» قد أصدر سندات تورق مقابل بقيمة 2,9 مليار دينار منذ بداية 2017، في صورة 14 إصدارا وبمتوسط 207 ملايين دينار للإصدار الواحد، ومتوسط عائد 1,40٪. وهي أقل بـ 135 مليون دينار عن إجمالي إصدارات «المركزي» خلال الفترة نفسها من 2016، حيث بلغت قيمتها آنذاك 3 مليارات دينار في صورة 14 إصدارا، بمتوسط 217 مليون دينار للإصدار الواحد، ومتوسط عائد 1,03٪. وتتوزع إصدارات سندات التورق مقابل منذ بداية 2017 على 5 إصدارات لأجل 6 أشهر بقيمة 1,1 مليار دينار بمتوسط عائد 1,4٪، و9 إصدارات لأجل 3 أشهر بقيمة 1,7 مليار دينار بمتوسط عائد 1,3٪. ويطرح البنك المركزي سندات محلية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة بالسوق أو ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك ودفع قيمتها بعد خصم العائد.

إصدارات بنك الكويت المركزي لسندات تورق مقابل		
الفترة	عدد الإصدارات	إجمالي القيمة (بالمليون دينار)
إصدارات منذ بداية 2016	14	3000
إصدارات منذ بداية 2017	14	2,9
إصدارات مايو 2016	1	200
إصدارات مايو 2017	1	200
إصدارات تستحق في مايو 2017	2	395

المصدر: وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» ـ بيانات بنك الكويت المركزي